1 مايو 2025م

## مراجعة هيئة التأمين لتقارير التسعير الإكتوارية لعام 2024م

## توقعات هيئة التأمين فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة الاكتوارية والإكتواري المعين في الشركة

تتوقع هيئة التأمين من إدارة كل شركة تأمين أن تأخذ ملاحظاتها وتوقعاتها الواردة في الخطاب التفصيلي بعناية، وأن يتم عقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة ومع جميع الإدارات المعنية، واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بتسعير منتجات الشركة.

### تقارير تسعير التأمين الصحي والمركبات لعام 2024م

- تتوقع الهيئة من شركات التأمين والإكتواريين المعينين الذين مازالوا لا يستخدمون عوامل التسعير شائعة الاستخدام لدى شركات التأمين الأخرى أن ينظروا بجدية في إمكانية وكيفية دمج هذه العوامل في نماذج التسعير الخاصة بهم مستقبلاً، بما في ذلك توفير بيانات موثوقة لهذا الغرض.
- تتوقع الهيئة من إدارة شركة التأمين التأكد من أن الجهود المبذولة لتحديد ودمج عوامل التسعير الإضافية والجديدة تتم بطريقة شاملة، مع إشراك جميع الإدارات المعنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر الاكتتاب والمطالبات وتقنية المعلومات والإدارة الاكتوارية والإكتواري المعين، مع ضمان جمع البيانات لهذا الغرض بطريقة موثوقة و/أو الحصول عليها من مصادر موثوقة.
- فيما يخص تسعير تأمين المركبات، تتوقع الهيئة من جميع الشركات ألا تكتفي فقط بمتطلبات الحد الأدنى من عوامل التسعير، بل أن تسعى إلى تبني عوامل إضافية تتجاوز الحد الأدنى المحدد من قبل الهيئة، وذلك لتعزيز ميزتها التنافسية وتطبيق استراتيجيات تسعير أكثر تطورًا.
- تتوقع الهيئة من شركات التأمين الصغيرة أن تبحث عن طرق مبتكرة لتسويق وبيع منتجاتها، مثل استخدام التكنولوجيا التأمينية (Insurtech)، بهدف خفض العمولات والتكاليف المرتبطة الأخرى، والحفاظ على قدرتها التنافسية مع الشركات الكبرى.

- فيما يتعلق بأثر المادة 11 من نظام الضمان الصحي التعاوني على تكاليف التأمين الصحي، تتوقع الهيئة من إدارات شركة التأمين أن تتابع التجربة الناشئة عن كثب، لاسيما مع بدء اعتماد مقدمي الخدمات الصحية العامة لشركات إدارة دورة الإيرادات، وأن تقوم بتعديل الأسعار في الوقت المناسب عند الحاجة.
- كما تتوقع الهيئة من الإكتواريين المعينين دعم أي تغييرات جوهرية في الفرضيات بمبررات كافية، وشرح أثر هذه التغييرات للإدارة العليا والإدارات المعنية بشكل كافٍ.

## تقرير تسعير الحماية والادخار لعام 2024م

- تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين التأكد من أن تقارير التسعير لأعمال الحماية والادخار متوافقة بالكامل مع الحد الأدنى من المتطلبات المحددة في **ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين.**
- تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين الاستمرار في مراقبة مستويات المصروفات في الشركة، وعكسها بشكل مناسب عند تحديد الفرضيات.
- تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين الاستمرار في مراقبة فرضيات التضخم المطبقة، ودعم الفرضية المستخدمة بالاستناد إلى مؤشرات القطاع الموثوقة والنتائج السابقة لتحليل المصروفات التي أجريت على أعمال الشركة.
- تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين إجراء تقييم دوري لمدى ملاءمة جداول الوفيات المستمدة من مصادر خارج المملكة، باستخدام عدد من المقاييس مثل تحليل المقارنة بين البيانات المتوقعة والفعلية، وإجراء التعديلات اللازمة حسب الحاجة.
- تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين أن يكون قادرًا على تبرير استخدام فرضية معدل الخصم المستخدم وأي تعديلات مُدخلة عليها، مع توضيح الأسباب المنطقية لأي اختلافات عن المقارنات المعيارية للقطاع.
- تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين أن يكون قادرًا على تبرير فرضية العائد الاستثماري المُستخدم، بما في ذلك أي تعديلات مُدخلة عليها، مع مراعاة السياسة الاستثمارية للشركة وعروض المنتجات والأوضاع الاقتصادية.

- تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين أن يراقب عن كثب الفرضيات المتعلقة بمختلف النسب الإضافية (مثل المصروفات والعمولات والأرباح والنسب الإضافية للطوارئ) الخاصة بأعمال تأمين الحماية والادخار للمجموعات وتأمين الحماية الائتماني للمجموعات مع توفر المزيد من البيانات وتطور الخبرة، وأن يقوم بتحديث هذه الفرضيات في الوقت المناسب، مع مراعاة نتائج التحليلات الأخرى التي أجراها الإكتواري المعين. كما تتوقع الهيئة مراعاة التوافق مع نتائج تقرير دراسات الخبرة بالنسبة لفرضيات الرسوم الإضافية على المصروفات، وفيما يتعلق للنسبة الإضافية للطوارئ، ويمكن للإكتواري المعين النظر في مدى ملاءمة التوافق مع المنهجية ونتائج حسابات تعديل المخاطر التي تُنفذ لأغراض المخصصات الفنية الإكتوارية.

## تقارير كفاية التسعير لتأمين الصحي والمركبات لعام 2024م

تتوقع الهيئة من شركات التأمين ما يلي:

- استخدام تقارير كفاية التسعير كأدة لتقييم نتائج قرارات الاكتتاب السابقة، وتوظيفها في توجيه استراتيجيات الاكتتاب المستقبلية لضمان استقرارها المالي.
- استخدام تقارير كفاية التسعير لتقييم دقة الأسعار الفنية، وتحديد الحاجة إلى تحديثها بشكل دوري وفي الوقت المناسب، مع ضمان وجود تواصل فعّال بين إدارة الاكتتاب، ومدير الإدارة الإكتوارية، والإكتواري المعين.
- استخدام صلاحيات الاكتتاب المسموح بها في التسعير بشكل مسؤول، مع ضمان التوثيق والتبرير المناسب لأي خصومات مقدمة.
- تقييم مدى ملاءمة بيان تفويض الاكتتاب، مع الأخذ بالاعتبار نتائج الخصومات السابقة، وإجراء التعديلات اللازمة عليه بعد الحصول موافقة مجلس إدارة شركة التأمين.

كما تتوقع الهيئة من شركات التأمين ما يلي:

- المراقبة والمتابعة الدقيقة لمدى اختلاف معدل كفاية التسعير في كافة منتجات التأمين، واتخاذ إجراءات استباقية لمعالجة أي اختلافات جوهرية عن توصيات الإكتواري المعين.
- التركيز على تحسين معدل كفاية التسعير في فروع التأمين ذات الأداء الضعيف، وخاصة في تأمين المركبات، حيث سجلت عدة فروع تأمين معدل كفاية تسعير أقل من 100%.

- إجراء تحليل دقيق لفروع التأمين التي سجلت معدل كفاية تسعير منخفض لتحديد الأسباب الجذرية، والعمل على إجراءات تصحيحية تهدف إلى تعزيز استراتيجيات التسعير العام، وتحسين الاستدامة على المدى الطويل.

وتتوقع الهيئة من إدارة الشركة:

- ضمان موثوقية البيانات المستخدمة في إعداد تقارير كفاية التسعير.
- ضمان الأتمتة الكاملة لعملية إعداد تقارير كفاية التسعير.

كما تتوقع الهيئة من مدير الإدارة الاكتوارية:

- إجراء عمليات تحقق دقيق للبيانات المستخدمة في احتساب معدل كفاية التسعير.
- ضمان تقديم الدعم الفني اللازم لإدارة الاكتتاب والإدارات المعنية لتنفيذ خطط الأتمتة، من أجل تحسين موثوقية نتائج التقارير.

## دور الإدارة الاكتوارية الداخلية في إعداد تقارير التسعير الاكتواري

- تتوقع الهيئة من الإدارة الإكتوارية في كل شركة تأمين زيادة مساهمتها بمرور الوقت في جميع مراحل إعداد التقرير بحيث تعتبر المساهمة الإجمالية في إعداد التقارير ذات أهمية كبيرة. وعلى وجه الخصوص، تتوقع الهيئة أن تتوّلى جميع الإدارات الإكتوارية الداخلية دورا نشطا في مرحلة التحليل، إلى جانب تعزيز دورها في مرحلة إعداد ومراجعة تقرير التسعير الإكتواري. وترى الهيئة أن هذه المشاركة الفعالة تعتبر أداة أساسية للتطوير المهني للإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين، وخاصة للإكتواريين العاملين ضمن تلك الإدارات.
- تتوقع الهيئة من إدارة الشركة توفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الإكتوارية الداخلية، بما يمكنها من القيام بدورها في إعداد التقارير المذكورة أعلاه بفعالية.